الأنباء
الاربعاء 18 سبتمبر 2013

سعوديون يعرضون إقامة مشاريع في مصر بقيمة 8,5 مليارات ريال

الرياض ـ يو.بي.أي: ذكرت أنباء صحافية سعودية، أن رجال الأعمال في المملكة سيقومون بطرح مشروعين على مصر تقدر قيمتهما بـ 8,5 مليارات ريال في مجالي الإسكان والتعدين.
وقالت صحيفة الاقتصادية السعودية المتخصصة على موقعها الإلكتروني، امس أن مجلس الأعمال السعودي ـ المصري سيطرح على الحكومة المصرية 8 ملفات، وصفها المجلس بذات الأهمية العالية، لتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين.
وتحمل الملفات في أجندتها 6 مطالب لاستكمال إجراءات مشاريع تعثرت في السابق، إضافة إلى طرح مشروعين جديدين في مجال الإسكان والتعدين تتجاوز قيمتهما الإجمالية 8,5 مليارات ريال. ونقلت الصحيفة عن عبدالله محفوظ، رئيس مجلس الأعمال السعودي ـ المصري، قوله سنلتقي وزراء الاستثمار، والصناعة والتجارة، والسياحة، وسأنقل لهم مطالب محددة من قبل رجال الأعمال السعوديين، التي تحمل بين أجندتها دراسات لمشروعين جديدين يتجه السعوديون لتنفيذهما على أرض مصر، و6 ملفات لاستكمال إجراءات مشاريع متعثرة من السابق. وأوضح محفوظ ان الحراك الذي تقوده الحكومة المصرية لطرح فرص استثمارية كبرى في البنية التحتية، يجد إقبالا ومصداقية كبرى لدى المستثمرين السعوديين الذين يرغبون في مواصلة استثماراتهم في مصر. وقال: علينا ألا ننسى التعاون الكبير بين السعوديين والمصريين الذين سيعملون على تنفيذ مشروع الربط الكهربائي، الذي ستصل قيمة العقود فيه نحو 4,5 مليارات ريال، وهذه جميعها مشاريع تؤكد متانة الشراكة السعودية ـ المصرية ورغبتها في الاستمرار نحو مزيد من التقدم. وشدد على أن مجلس الأعمال السعودي ـ المصري، رغم ما يتلمسه حاليا من جوانب إيجابية وتقدم في البيئة الاستثمارية في مصر، لن يغفل عن متابعة إيجاد الحلول للاستثمارات المتعثرة في السابق، وإعادتها للمسار التشغيلي مرة أخرى. وكشف محفوظ عن أن ملف طلب التمويل من البنك الإسلامي للتنمية سيرفع لرئيس مجلس إدارة غرفة جدة صالح كامل، لدعوة رئيس البنك الإسلامي لعقد لقاء موسع بين الجانبين السعودي والمصري في مجلس الأعمال، لبحث احتياجات الطرفين، ومعرفة ما يمكن للبنك تقديمه من برامج تمويل.

مصر تعيد فتح معبر رفح "يومين"

غزة ـ أ.ف.پ: أعلن مسؤول في وزارة الداخلية في حكومة حماس، ان السلطات المصرية ستعيد فتح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر اليوم (الأربعاء) ولمدة يومين بعد إغلاقه لستة أيام. وقال ماهر أبو صبحة مدير عام هيئة المعابر والحدود في وزارة داخلية حماس في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه، ان «الجانب المصري أبلغنا رسميا بإعادة فتح معبر رفح البري يومي الأربعاء والخميس من الساعة 11 (8) حتى الساعة 15 (12)، مشيرا الى انه «سيتم إبلاغنا بالجديد (حول الآلية الجديدة) خلال الأيام المقبلة».
وأشار ابو صبحة الى ان «العمل سيجري وفق الكشوف المسجلة لدى إدارة المعابر مع التدقيق لتمكين الحالات الأكثر حاجة للسفر» من ذوي الحالات الإنسانية مثل المرضى الحاصلين على إذن من وزارة الصحة الفلسطينية والمواطنين الحاصلين على جنسيات أجنبية والحاصلين على إقامات في دول أجنبية او الطلبة الدارسين في الجامعات بالخارج».
وبعد ان أوضح ان عدد المسجلين لدى وزارته «أكثر من 5 آلاف مواطن جميعهم من الحالات الإنسانية وأصحاب الإقامات وطلبة الجامعات والمرضى بحاجة للعلاج في الخارج»، ناشد المسؤول في حكومة حماس السلطات المصرية لـ«استمرار فتح معبر رفح على مدار الساعة وطوال ايام الأسبوع لأجل التخفيف من معاناة المواطنين المسافرين».

الدعوى شملت المرشد العام ونائبه خيرت الشاطر والكتاتني والعريان والبلتاجي وآخرين

تأييد قرار النائب العام بالتحفظ على أموال قيادات الإخوان

د. محمد بديع

م. خيرت الشاطر

د. سعد الكتاتني

د. عصام العريان

د. محمد البلتاجي

القاهرة ـ وكالات: أيدت محكمة جنايات شمال القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة المصرية قرار النائب العام بمنع التصرف في أموال كل من د.محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان، ونائبه خيرت الشاطر ومحمد سعد الكتاتني و22 آخرين من قيادات الإخوان.
ونظرت امس المحكمة المنوطة الحكم في طلب النائب العام بمنع التصرف في أموال قيادات جماعة الإخوان المسلمين، ومن بينهم: محمود عزت إبراهيم ومحمد رشاد بيومي نائبي المرشد العام، ومحمد مهدي عاكف المرشد السابق للجماعة، ود.عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة وصفوت حجازي الداعية الإسلامي، ود.محمد البلتاجي عضو مجلس الشعب السابق، وعصام سلطان القيادي بحزب الوسط، وعاصم عبدالماجد عضو مجلس شورى تنظيم الجماعة الإسلامية وحازم صلاح أبو إسماعيل المحامي، وطارق الزمر رئيس حزب البناء والتنمية ومحمد العمدة عضو مجلس الشعب السابق وآخرين، ويشمل قرار التحفظ جميع الأموال السائلة والمنقولة والأسهم والسندات والأرصدة المصرفية.

تأجيل النظر في قضية هشام قنديل إلى جلسة الغد

نشطاء "الإخوان" يدعون للاعتصام بمحطات البنزين

وفي غضون ذلك تسلمت محكمة استئناف القاهرة ملف أحداث قصر الاتحادية المتهم فيها الرئيس السابق محمد مرسي و3 من أعضاء الفريق الرئاسي وعدد من قيادات وأنصار جماعة الإخوان، منهم البلتاجي والعريان وعلاء حمزة وأحمد المغير وعبد الرحمن عز ووجدي غنيم ومنسق حركة «حازمون» جمال صابر. ويعكف المكتب الفني للمحكمة على فحص ملف القضية للتأكد من اكتمال أوراقها وإرسالها إلى غرفة النسخ، كما يبحث أعضاء المحكمة تحديد موعد جلسة المحاكمة أمام إحدى دوائر جنايات القاهرة. على صعيد متصل، قررت محكمة جنايات الجيزة تأجيل قرار المنع من السفر، والتحفظ على أموال وممتلكات د.هشام قنديل، رئيس الوزراء السابق، وطارق وفيق، وزير الإسكان السابق، ومفوض إحدى الشركات العقارية، و3 مسؤولين آخرين بهيئة المجتمعات العمرانية، وجهاز مدينة القاهرة الجديدة، وذلك على ذمة التحقيقات التي تجريها نيابة الأموال العامة العليا إلى جلسة الغد للإعلان وللاطلاع على المستندات.
في سياق مختلف، أطلقت مجموعة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على موقعي التواصل الاجتماعي «فيسبوك» و«تويتر»، دعوة إلى فعالية جديدة ضمن فعاليات للعصيان المدني، وتمثلت تلك الفكرة في الاعتصام داخل محطات البنزين الحيوية على مستوى الجمهورية، قائلين: «كل عربية هتدخل تمون 5 ليترات وترجع تمون تاني من الأول»، وهكذا بهدف إحداث نوع من التكدس داخل محطات البنزين للعودة الى طوابير البنزين من جديد، وذلك بحسب ما نقلت عنهم صحيفة «اليوم السابع»، كما دعت إلى الإضراب الشامل عن العمل والخروج للتظاهر في كل شوارع مصر، والتجمع في الميادين الرئيسية.
ونقلت الصحيفة عن الناشطة الحقوقية، داليا زيادة، المدير التنفيذي لمركز «ابن خلدون للدراسات الإنمائية»، أن هناك حالة استياء بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من سيطرة قوات الشرطة امس الاول على قرية «دلجا» بالمنيا، لافتة إلى أن دعواتهم لافتعال زحام بمحطات البنزين هي أحد ردود الأفعال على سيطرة الدولة على مجريات الأمور، مشيرة إلى أن الهدف من تلك الفعالية هو تعطيل سير الحياة كوسيلة ضغط على الحكومة.

محمد عبد المقصود: وزير دفاع إسرائيل أفضل من السيسي

محمد عبد المقصود

القاهرة ـ وكالات: تداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، فيديو للشيخ محمد عبد المقصود، يقارن بين معاملة وزير الدفاع الإسرائيلي ونظيره المصري الفريق عبد الفتاح السيسي، وكذلك مقارنة القضاء المصري بنظيره اليهودي.
وزعم «عبد المقصود» أن الفريق عبد الفتاح السيسي، والذي هاجمه ووصفه بـ«السفاح»، استحل دماءنا وأعراضنا وحول مصر كلها إلى سجن، وعاملنا أسوأ من معاملة سكان المستعمرات.
وأضاف بحسب « اليوم السابع »: أن «القوات الخاصة للجيش الإسرائيلي فضت اعتصام المسلمين بالأقصى بالغاز المسيل للدموع وبغاز الفلفل، واشتبكت معهم بالأيدي»، متابعا: «أهالي سيناء تلقوا معاملة أفضل وهم تحت الاحتلال من معاملة عبد الفتاح السيسي»، متسائلا: «هل عرفتم حنان عبد الفتاح السيسي الذي جاء لأن الشعب لا يجد من يحنو عليه؟».
وأشار إلى أن «القوات الإسرائيلية أصدرت قرارا بإبعاد الشيخ رائد صلاح من القدس لمدة ستة شهور، ثم لجأ للمحكمة الإسرائيلية فألغت هذا القرار»، مضيفا: «هل عرفتم الفرق بين القضاء الشامخ والقضاء اليهودي، والفرق بين وزير الدفاع اليهودي ونظيره المصري».

تأجيل "دعويي" إسقاط جنسية البرادعي وشطبه من نقابة المحامين إلى 7 نوفمبر

القاهرة ـ وكالات: أجلت محكمة القضاء الإداري، دعويين قضائيتين تطالبان بإسقاط الجنسية المصرية، عن د.محمد البرادعي، والثانية طالبت بشطب عضويته من نقابة المحامين، لنظرهما بجلسة 7 نوفمبر المقبل.
طالبت الدعوى الأولى، بمنع البرادعي من السفر، ووضعه على قوائم ترقب الوصول، وسحب «قلادة النيل» منه.
وقالت الدعوى إنه بعد ثورة 30 يونيو، ظن الشعب المصري أن جميع القائمين على شؤون الدولة سيكونون على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح مصر العليا، إلا أننا فوجئنا بقيام البرادعي بشق الصف الوطني، عقب قيام الحكومة بفض اعتصامي رابعة والنهضة، لكونهما يخرجان عن السلمية، وفقا لما ذكرته الدعوى.
وأضافت بحسب «بوابة الاهرام» أن استقالة البرادعي تسببت في إظهار أن اقتحام رابعة يمثل خروجا على الشرعية والقانون، معتبرة أن ما قام به البرادعي تسبب في إحداث أضرار كثيرة، تتمثل في قيام منظمة الوحدة الأفريقية بتعليق عضوية مصر، كما اعتبرت أن قيام الكثير من الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وقيام مجلس الأمن لبحث مشكلة مصر باعتبار أن ما حدث انقلاب عسكري، وأن الدولة تقوم بقتل المدنيين العزل، كانت نتيجة استقالة البرادعي، وفقا لما جاء في الدعوى.
كما طالبت الدعوى الثانية، بإلغاء قرار قيد د.محمد البرادعي رئيس حزب الدستور بجدول النقابة العامة للمحامين، وعدم قبوله محاميا بمحاكم الاستئناف وشطب اسمه من جدول النقابة.
وأضافت الدعوى، أن البرادعي لا يتمتع بحسن السيرة والسمعة، فهو كان يعمل طوال ربع قرن خارج مصر مع جهات مشبوهة، وجار التحقيق في اتهامه بالتخابر مع جهات أجنبية لقلب نظام الحكم بنيابة أمن الدولة في البلاغ رقم 4296 المقدم من الطالب والمقيدة بالقضية رقم 381 لسنة 2012 نيابة أمن الدولة، ومازال التحقيق جاريا فيها، علاوة على أن المذكور كان يعمل ديبلوماسيا بالخارجية المصرية وانقطع عمله بها، وانتهت علاقته بالوظيفة لأسباب ماسة بصلاحيته للوظيفة التي كان يشغلها، وذلك على حد تعبير الدعوى. وأشارت الدعوى، إلى أنه حتى يقبل قيد المتمتع بالجنسية المصرية والحائز شهادة الحقوق في جداول المحامين، يجب أن يكون محمود السيرة، حسن السمعة، أهلا للاحترام الواجب للمهنة، وألا تكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية أو انتهت علاقته بوظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بصلاحيته للوظيفة التي كان يشغلها، وهذا يجعل من كل مواطن محمود السيرة وحريص على سمعة المصريين وسمعة نقابة المحامين تكون له مصلحة في عدم قيد أي من المواطنين المتمتعين بالجنسية المصرية والحائزين شهادة الحقوق غير محمود السيرة وسيئ السمعة، وفقا لنص الدعوى.

د. محمد البرادعي

ممثل الأزهر: توافق على وجود مادة لـ"الأزهر" بالدستور

موسى: الدستور الجديد لن يحتوي على مادة لعزل "الإخوان" والأزمة ستكون في استمرار الأحزاب على أساس ديني

القاهرة ـ وكالات: أكد عمرو موسى، رئيس لجنة الخمسين، ان «النظام الانتخابي ليس مكانه الدستور، وإنما ينظمه القانون»، مضيفا، خلال لقائه عددا من طلاب مصر، «سيكون لدينا منتج دستوري جديد، به مواد من دساتير 2012 و1971 وغيرهما، وكل مواد دستور 2012 في مجال التعديل، ما يعني الحذف والإضافة».
وردا على سؤال لأحد الطلاب حول إنشاء الأحزاب الدينية، قال موسى: «الأحزاب التي تعمل في السياسة لا يمكن أن تخدم الدين بذلك»، لافتا إلى أن الأزمة تكمن في استمرار الأحزاب السياسية على أساس ديني، لأنه «من الممكن أن نرى في المستقبل أحزابا على أساس مذهبي، ويزداد تقسيم المجتمع».
ورفض موسى أن يحتوى الدستور الجديد على مادة لعزل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، مشيرا إلى «أن هذا لا يتم إلا عن طريق القضاء».
من جانبه، أكد المستشار أيمن الشافعي رئيس محكمة استئناف القاهرة أهمية وضرورة أن يتضمن الدستور المصري المرتقب نصا حول إنشاء هيئة أو مفوضية مستقلة تختص بمكافحة الفساد على نحو فيه إلزام وتقييد للسلطة الحاكمة بالسهر على إعمال النص الدستوري تلبية للمطلب الشعبي وعدم ترك الأمر لأهواء سلطة حاكمة أو فرد مستبد وإلا كان عرضة للمساءلة والحساب. وقال المستشار الشافعي في دراسة بعنوان «دستورية المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد» والتي عرضها أمام الظهير الدستوري لمكافحة الفساد والذي تنظمه وزارة العدل إن التأكيد الدستوري على مبدأ مكافحة الفساد وتخصيص كيان لهذا الغرض لا شك يساعد الدولة في تطبيق مبدأ دمج المواثيق والاتفاقيات الدولية في القوانين الوطنية دون المساس بمبدأ سيادة الدولة، مشيرا إلى أن ذلك أمر ضروري لمواكبة حركة التطور التشريعي والتعاون الدولي بعد أن بات الفساد ظاهرة عالمية وجريمة متعدية للحدود، وهو ما دفع بالمواثيق والمعاهدات الدولية لأن تفرض لمكافحتها أحكاما خاصة.
وأوضح أن الفساد بات ظاهرة عالمية تولي الدولة مكافحته اهتماما بالغا وتقيس الدول مدى قدرتها وقدرة غيرها على التنمية والاستثمار وانفاذ القانون خلال قدرتها على مكافحة الفساد، خاصة أن مفهوم دولة القانون بات المعيار الرئيسي لتعاون الدول مع بعضها البعض فكان لزاما على الدساتير الحديثة أن تؤكد على مكافحة الفساد، مشيرا إلى أن عدم إدراج هيئة لهذا الغرض ضمن الهيئات المستقلة بالدستور يخالف الأعراف العالمية والعديد من دساتير الدول التي خصصت بابا مستقلا للأجهزة والهيئات الرقابية. وفي نفس السياق اكد المستشار محمد عبد السلام المستشار القانوني للدكتور احمد الطيب شيخ الازهر وممثل الازهر ومقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية بلجنة الخمسين لإعداد الدستور ان اللجنة توافقت على وجود مادة الأزهر في صدارة المقومات الأساسية للمجتمع.
وأضاف في تصريح له أمس ان اللجنة متمسكة بضرورة مشاركة حزب النور في صياغة الدستور، مبينا ان الدستور لابد أن يخرج معبرا عن المصريين جميعا دون إقصاء لأحد.
وأشار الى انه سيحدد رؤية الازهر بالنسبة لمواد الدستور خلال مناقشات لجنة الدولة والمقومات الأساسية للدستور.
من جهته دعا د.محمد محيي الدين نائب رئيس حزب «غد الثورة » القائمين على لجنة الخمسين لتعديل الدستور بالبدء في عملهم من دستور 2012 ،مشيرا إلى أن التعديلات التي أجرتها لجنة العشرة تضمنت العديد من الأمور التي يجب إعادة النظر فيها. وأضاف محيي الدين في مذكرة أرسلها للجنة الخمسين «ضمنها ملاحظاته على تعديلات لجنة العشرة» ان إلغاء اللجنة للعديد من أنواع الرقابة أمر يحتاج مراجعة، خاصة فيما ذهب إليه أعضاء العشرة من إلغاء الرقابة السابقة على قوانين الانتخابات، وإلغاء العديد من المواد التي لا غنى عنها في الدساتير مثل سلطة وضع السياسة العامة للدولة.

مصادر أردنية: عودة ضخ الغاز المصري للأردن لن تكون قريبة

عمان ـ أ .ش. أ: استبعد مصدر أردني عودة ضخ الغاز المصري إلى بلاده في المدى القريب، بسبب صعوبة إصلاح الخط الناقل لهذا الغاز في الجانب المصري في ظل الأوضاع الراهنة بسيناء. وقال المصدر ـ في تصريح لصحيفة (الغد) الأردنية امس إن ذلك سيؤدي إلى استمرار اعتماد الحكومة على الوقود والديزل في توليد الكهرباء وبتكاليف عالية جدا.
وأوضح المصدر، الذي طلب من الصحيفة عدم الكشف عن هويته، أنه في حال عودة الضخ فإن الكميات الموردة من الغاز المصري ستكون قليلة وقد لا تتجاوز معدلاتها الأخيرة التي كانت تصل إلى المملكة أي نحو 100 مليون إلى 150 مليون قدم مكعبة يوميا، فيما ينص الاتفاق بين البلدين على أن يضخ الجانب المصري ما بين 250 مليونا و 300 مليون قدم مكعبة يوميا.

وزيرة الإعلام: لا نية للاستغناء عن أي من العاملين في ماسبيرو ولا مانع من ظهور المذيعات المحجبات

القاهرة ـ أ.ش.أ: قالت د.درية شرف الدين وزيرة الإعلام إن الشعب المصري قام بثورة 25 يناير ليسقط أركان الدولة المستبدة ويسقط الفقر والجهل والمرض لحكم استمر 30 سنة ولم يكن الشعب يستهدف الداخلية أو الإعلام بشكل خاص.. مؤكدة أن مصر مرت بمرحلة انتقالية صعبة، وخلال السنة السابقة كان هناك فشل في وضع دستور جيد وكانت الخطوات التالية له مشوهة وغير محسوبة، وجاءت ثورة يونيو لتصحح المسار وتعيد ترتيب البيت المصري.
وأعربت الوزيرة عن أملها في أن يكون الدستور الذي يتم تعديله من خلال لجنة الخمسين دستورا جديدا ولا يزيد على 30 مادة لأن الدستور هو عدة مبادئ تنبثق منها القوانين.. مشيرة إلى أنها كانت تتمنى أن يكون معظم تشكيل اللجنة من الفقهاء الدستوريين وبعض فئات المجتمع، مشددة على أن الدستور حلم كل الشعب المصري ويجب أن يخرج دستور يليق بمصر وشعبها العظيم.
وبالنسبة لما أشيع حول التخلص من العمالة في ماسبيرو، أكدت وزيرة الإعلام أنه لا توجد نية على الإطلاق للاستغناء عن أي من أبناء ماسبيرو فهم مسؤولون عن أسر مصرية نكن لها كل الاحترام ونسعى لتحسين مستوى معيشتها، لافتة في الوقت نفسه إلى أن هناك أفكارا جديدة لإعادة تدريب وتأهيل العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون.
وعن استمرار ظهور المذيعات المحجبات على شاشة التلفزيون، قالت «إنه لا مانع من ظهورهن وهنا يحكمنا معيار الكفاءة والمهنية مع مراعاة المظهر الجيد للمذيع والمذيعة، فالجمهور ينتظر راديو وتلفزيون جيدين».
وعبرت وزيرة الإعلام عن تقديرها واحترامها للإذاعة المصرية ودورها الأساسي في تأهيل المذيعين، فصوت مذيع الإذاعة يخاطب العقل، كما أن كل وسائل الإعلام لها دور هام سواء مرئية أو مسموعة أو مقروءة ولكن أكثرها تأثيرا هي الوسيلة المرئية.

مجلس الوزراء ينفي ما تردد عن طرد مصابي الثورة من مستشفى العجوزة العسكري

القاهرة ـ أ.ش.أ:نفى المستشار الاعلامي لرئاسة مجلس الوزراء صحة ما تداولته بعض المواقع الإخبارية من أنه قد تم طرد مصابي الثورة أصحاب العجز الكلي من مستشفى العجوزة العسكري، بسبب تأخر مجلس الوزراء عن دفع مصاريف علاجهم.
وأكد المستشار الاعلامي أن علاج مصابي الثورة في المستشفى المذكور يتم بالكامل على نفقة الدولة، وبالتالي لم يكن هناك أصلا فواتير علاج مطلوب سدادها، مضيفا أن إدارة المستشفى أكدت أن المصابين قد استكملوا فترة علاجهم على أكمل وجه، ومن ثم لم يعد هناك مبرر أو سبب منطقي لبقائهم في المستشفى بعد أن اكتمل شفاؤهم.
وقد قام مجلس الوزراء بإيفاد مسؤولين من الأمانة العامة للمجلس للالتقاء بأصحاب الشكوى والتعرف على مطالبهم والعمل على سرعة تنفيذها، باعتبارهم مواطنين مصريين أولا، وأخذا في الاعتبار وضعهم الخاص كمصابي ثورة.